# الأستاذ الدكتور الحاج عبد الرحمن صالح
# و جهوده في بعث التراث اللغوي العربي

**الأستاذ الدكتور : خان محمد**
**عميد كلية الآداب و العلوم الإنسانية**
**جامعة محمد خيضر –بسكرة (الجزائر)**

**ملخص:**

الحاج عبد الرحمان صالح عالم فذّ، متميز في فكره، صارم في علمه، نبغ في علوم اللّسان، فجمع بين الأصالة و المعاصرة، و اغترف من علوم اللسان قديما و حديثا، و تمكن باقتدار من بعث التراث اللّغوي في ثوب أصيل، و صاغه ممزوجا بما جدّ في البحث الأكاديمي و نشره في مجلاّت و دوريات و حاضر به في عدة جامعات، فكان واسع الصيت في الدّاخل و الخارج.
له فضل كبير في تصحيح كثير من المفاهيم القديمة، و تأصيلها و تدقيق المصطلحات العلمية المرتبطة بعلم اللسانيات. كما ينسب له الفضل في إعداد مشروع الذخيرة اللغوية، و تجديد الرؤية إلى المدرسة الخليلية الحديثة.

**Résume** :

Alhadj Abderhmen Salah linguiste fameux, droit et stricte, travaillant toujours sur l'association du patrimoine au cours linguistique académique moderne, et ce pour la renaissance des sciences du langage arabe.

Largement connu à travers ses publications et ses cours dans plusieurs Universités ou il a fait l'objet de corriger les anciens concepts et notions scientifiques attachés à la linguistique, ainsi qu'il a fondé le projet "el-Dhakhira" en renouvlant la vision envers l'école Khalilite moderne.

يقصد بالتراث اللغوي العلمي ما تركه الأقدمون من أعمال علمية وأدبية ولغوية انطلقت من دراسة النص القرآني للحفاظ على لغته، معتمدين على منهج الاستقراء، مما دفعهم إلى الرجوع إلى كلام العرب من شعر ونثر، محددين شروط السماع.

وحاول القيام بمقارنة بين ما قاله العلماء العرب، وماتوصلوا إليه من أفكار ومناهج، وبين ما يقوله اللسانيون المحدثون في مختلف نظرياتهم. وليس في مقصوده أن يأخذ كل أقوال المحدثين كأصول، ويقابلها بآراء القدامى، فما وافقها كان صحيحا وما خالفها كان خطأ. فهذا التوجه يرفضه، ويصفه بالتعسف لأن النظريات والمذاهب ليست هي الحقائق العلمية التي يجتمع على صحتها كل العلماء.[1] فلكل عصر نظرته الخاصة،ولكل أمة تصورها للأشياء، وكيفية الكشف عنها.

وقد اعتمد أصولا جعلها منطلقا لأعماله في بعث التراث اللغوي، وذلك بسبب ما لاحظه عند كثيرمن المعاصرين من العرب ومن غيرهم، وميلهم إلى الاكتفاء بما يقوله المتأخر عن المتقدم . والاكتفاء بما روى عنه الرواة وما تحكيه كتب الطبقات، وكمثال على ذلك ما نسبه ابن الأنباري في كتابه الإنصاف إلى الفراء من أقوال، وهو براء منها، ولم ترد في كتابه الأصلي (معاني القرآن). والأمثلة عن السيوطي كثيرة ويحدد منهجية صارمة للتعامل مع التراث[2] ،فيقول:

**أولا)- فيما يخص الرواية، ومدى ثقة الباحث فيها:**

1- ضرورة الرجوع إلى ما قاله القائل هو نفسه، أي إلى نص قوله والعزوف عما رُوي عنه. فإن تعذر وجود المصدر الأساس،فلا بد من اعتماد ما رواه عنه أصحابه ومعاصروه الذين سمعوا منه مباشرة.

2-ضرورة الاعتداد في التصديق لما يرُوى من الإحداث والأقوال، وذلك بأن يكون أكثر من وجه. والرفض لما ينفرد به راو، وبخاصة إذا كان طعنا في علمه أو أخلاقه.

3- ضرورة الاصطفاء للمصادر، وتخيّر ما أجمع العلماء قديما وحديثا على صحته، وعدم التخليط بين الكتب العلمية وبين غيرها، مما ألّف في الغالب للتسلية والمسامرات....

4- الرفض لكل مصدر يعتمد كمرجع للرواية يتضح أن أكثره كذب وافتراء، وبخاصة إذا كان مؤلفه شاذاً في سيرته، ومن أهل المجون والأهواء، أو عرف بالكذب بإجماع أهل عصره.

**ثانيا)- فيما يخص الفهم لمقاصده بالفعل أصحاب النصوص :**

1- ضرورة تقديم النص الأصلي لقائله، على شرحه في محاولة فهمه،بمعنى أن يبدأ بالنص الأصلي قبل النظر في شروحه، فلا يقتصر الباحث على تأويل المتأخر لأقوال المتقدم دون الرجوع إلى صاحب هذه الأقوال هو نفسه،وما قاله عنه أصحابه الذين تتلمذوا عليه مباشرة. وهذا قد يخص أكثر تحديد المصطلحات التي استعملها صاحبُ النص .

2-التمسك بمبدأ التصفح الكامل للنص الواحد، أو لعدة نصوص، ليتمكن الباحث من إدراك المقصود الحقيقي في استعمال صاحب النص لألفاظه خاصة، أو للتعليق أو الحكم على قول من أقواله،ولا يكتفي في ذلك بالرجوع

إلى بعض ما يوجد في نصوصه.

3- الاعتماد بعد هذا التصفح الكامل للنص على طريقة تحليلية استنباطية توحي إلى استخراج المعاني،ولا يكتفي بالمعاني الوضعية فقط، بل يستنبط المعنى المقصود من كل لفظة في كل نص إن كان المقصود واحدًا أو في مواضع مختلفة منه إن تعددت المعاني المقصودة من الكلمة الواحدة. وهذا لا يتبّين بدقة إلا مجموع السياقات التي ترد فيها الكلمة ،والطريقة التي استخدمها لهذا الغرض سماها بالمقارنة القياسية الدلالية.

إذن بعد إجراء العمليات الاستنباطية على النص، يمكن للباحث أن يبحث عما قاله الآخرون من العلماء القدماء أصحاب الشروح، أو من الذين حاولوا تحديد معاني المصطلحات التي وردت في التراث، والسبب في ذلك هو التفادي من الانطلاق بفكرة مسبقة قبل الخوض في البحث إذ لا بد من النظر المباشر في المعطيات التي هي النصوص الأصلية.

4-الاعتداد الجدي المستمر بعامل الزمان في تحوّل رؤية العلماء، وتصوراتهم، ومفاهيمهم،وما يحصل بالتالي لمصطلحاتهم-حتى في النحو واللغة- من تحول معانيها.

5- ضرورة التمحيص الموضوعي الدقيق للنظريات اللسانية الحديثة، إذ لا يجوز أن تقبل أي نظرية كليا أو جزئيًا إلا كآراء وافتراضات، خصوصا إذا استخرجت من النظر في لغة أوروبية، وذلك لتفادي التخليط بين المفاهيم العربية القديمة، وبين ما ظهر من الأفكار والمناهج في اللسانيات الحديثة، بل وتفادي إسقاط هذه الأخيرة على الأخرى، وجعلها أصلا، والأخرى فرعًا عليها. كأن يطبق منهج ما على العربية دون نظر فيها.

ويضرب الأمثلة الكثيرة منها ما يعرف بالمولّد في اللغة، ذاك الذي حدث في اللغة من غير الفصيح، والخلط بينه وبين الشعر الإسلامي، وقد نسب الأصمعي الاحتجاج بشعر الإسلاميين من أبي عمرو بن العلاء. « وأكبر دليل على أن أكثر ما جاء في هذا الذي يسمونه بكتاب " فحولة الشعراء " – وهو من وضع المرزباني نفسه – هو عدم اكتراث صاحبه بما كان يريده اللغويون من كلمة (مولّد ) – في زمان ابن السكيت وأبي حاتم وكذلك هو عند الجاحظ– وهو المقابل للفصيح السليقي فيما يخص الفصحى وإعطاؤه لهذا اللفظ معنى المحدث في مقابل القديم أيا كان .

فهذا لا يمكن أن يرتكبه مثل الأصمعي ولا أبو حاتم أبدًا . ثم كيف يسأل أبو حاتم عمّن هو أشعر : بشار أم مروان ويجيبه الأصمعي بتفضيله بشار.»[3] و يسوق مثالا آخر فيما يعرف بالمحدث أو المولّد، إذ رُوي عند الأصمعي أنه قال: الكميت بن زيد ليس بحجّة لأنه مولّد وكذلك الطرمّاح . والحجة في ذلك أن الكميت من أهل الكوفة ، فتعلم الغريب، وروى الشعر ، وكان معلمًا ، فلا يكون مثل أهل البدو . وهذه الرواية مجرد افتراء على الأصمعي . ولنا نص صريح يزرع الشبهة وهو تخطئة الأصمعي للكميت في قوله:

**أَبرقْ وأَرعدْ يَا يزيدُ فما وعيدُكِ لي بضائرْ**

قال: الكميت جرمقاني [4] من أهل الموصل لا آخذ بلغته.

ولهذا الكلام منطلق صحيح: قال ابن السكيت في كلامه عن أبرقْ وأرعدْ ، فقال الأصمعي ليس قول الكميت بحجة ، هو مولد[5] أي قوله هذا مولّد ، لا كل ما قال الكميت . قال ابن فارس: « ما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الغلط والخطأ ، فما صحّ في شعرهم فمقبول ، وما أبته العربية

وأصولها فهو مردود»[6].

ومن أقوى الأدلة أن الأصمعي هو الذي صنع ديوانه أولا واستشهد بالكثير من أشعار الكميت والطرماح أيضا ،وكيف يمكن أن يحكم عليهما بكونهما غير حجة، ويتخذهما حجة هو وكل اللغويين في زمانه.

وفي هذا المجال يجب أن نحتاط كل الاحتياط عند رجوعنا إلى الكتب الأدبية، وكذلك كتب الطبقات،لأن الكثير مما ترويه هذه الكتب من أخبار هو غير موثوق بصحته، لأنهم يتقبلون غالبًا كل شيء طريف مستطرف، ولو كان على حساب الحقيقة ، ولا يكفي في التثبت أن نرجع إلى أكثر من مصدر، إذا توالى صدورها الواحد تلو الآخر، فيكون قد نُقل الخبر على التوالي. والعبرة في ذلك هو الرجوع إلى المصدر الأول الأقدم الذي شهد فيه العلماء المعاصرون لصاحبه بالثقة والأمانة العلمية،وذلك مثل كتاب ابن سلام الجمحي وابن النديم صاحب الفهرست، وهو من أوثق ما وصل إلينا بإجماع العلماء.

**ثالثا): فيما يخص طريقة المقارنة القياسية الدلالية**

إن البحث في المعاني التي يقصدها مؤلف في نص أو في كتاب لا يمكن في نظرنا أن يكتفي الباحث بماله من حاسة لغوية أي بما يعرفه جيدا من لغته أو أن يكتفي بما تمده المعاجم، إذ العثور في المعاجم على كل المعاني التي يمكن أن يقصدها المستخدمون للغة هو من المستحيل. هذا في زمان معين، أما إذا مرّ على اللغة برهة من الزمان، فيحتاج الباحث أن يتتبع تحوّل الكلم التي تهمّه من حيث معناها في النصوص أنفسها.

فلا بد من الرجوع إلى النصوص، ولا بد من منهج للتحليل نسير عليه

و يعرض نوعا من الطرائق التحليلية الدلالية، هدفها الكشف عن المعاني التي قصدها المؤلف من استعماله لعبارات معينة في نص معين، وتحديدها تحديدا دقيقا حتى لا تلتبس بغيرها .

فهي طريقة استكشافية للمعاني المقصودة في نص معين ، وقد تكون برهانية، غايتها –حينذاك – أن يُستدل بها على صحة ما يذهب إليه من الافتراضات حوّل المعنى المقصود . ويُمكن أن يكون الأمر كذلك للدقة المنطقية التي تتصف بها بعض هذه العمليات الاستكشافية.

إن هذه الطريقة قد بُنيت على مفهوم الاستغراق(Distribution ) كما يفهمه علماء اللسانيات الحديثة، ويسمّيه النحاة العرب قديمًا بـــ ( قسمة الموقع) أو المواقع . وهو عند العرب أوضح وأبين، لأن المفهوم النظري المحدث يعني به المحدثون استفراغ جميع ما يمكن أن يحيط بوحدة لغوية في الخطاب. أو كل ما تحمله من سياق لفظي ذي دلالة .

فإن كنا نعتمد على (قسمة المواقع) لاستخراج المقصود الدلالي فإن ذلك لايعني أننا نعتمد على نظرية الدلالة الاستغراقية ( Distribution Sementics):لأننا مقتنعون أن المعنى المقصود من كلمة معينة لا يمكن أن يُحدّد بما تختص به من خواص استغراقية (أو موقعية) الفئة التي تنتمي إليها هذه الخواص. لسبب بسيط، وهو عدم وجود تواز تامّ بين التصاريف المختلفة للدال الواحد و تصاريف مدلول هذا الدال.

أما قول اللسانيين:«كل فرق يحصل بين تركيبين، فله ما يناسبه من فرق في المدلول». فهذا صحيح إذا كنّا نعني بذلك أن هناك تناسبًا مبدئياً بين تصريف الدال والمدلول بتصرف أغراض المتكلم. غير أننا نريد بطريقتنا شيئا آخر، وهو الكشف لا عن الأغراض الذاتية البلاغية التي يريد المتكلم

والكاتب تحصيلها في خطابه، بل المعنى الموضوعي الذي هو مراد التكلم عند استعماله لمفردة معينة، وعلى هذا فالذي نريد أن نستغله بالتمام هو ما يحصل من التناسب بين تغيّر السياقات التي تحيط بمفردة معينة من جهة (ما تحتمله من المواقع)، ومن جهة أخرى تغيّر مدلول هذه المفردة .

والطريقة التي تبنّاها تُبنى على أسس لغوية منطقية من تلك التي تخص العلاقات الدلالية (العلاقات بين المعاني في المنطق الطبيعي )، والهدف هنا هو إثبات المعاني التي قصدها اللغويون العرب عند استعمالهم لمصطلحاتهم عبر العصور، وهاهي أوصافها:

فيما يخص الألفاظ المترادفة والمتضادة والأجناس وأفراد الجنس، وغير ذلك، فإن هذه المفاهيم تعتمد على هذه العلاقات: علاقة المطابقة وعلاقة التضاد وعلاقة الاشتمال أو الاندراج وهكذا.

**رابعا: التمحيص للنظريات اللسانية: سنكتفي بمثال واحد:**

حقيقة المعيار اللغوي، وماهيته من الناحية العلمية.ليس الغرض من اللسانيات الحديثة أن تتخّير في تناولها العلمي للظواهر اللسانية الخاصة بلغة من اللغات معيارًا معينًا لهذه اللغات بتحكم كامل. فليس لنا أن نفصل كيفية خاصة في تأدية لفظ منها على غيرها، وليس للغوي الموضوعي أن يختار مما يسمعه ويدونه من الكلام المنتمي إلى تلك اللغة ما يعتبره هو، وبسبب غير علمي صوابا، وغيره خطأ. فهذه المواقف لا تمتّ بسبب إلى العلم إطلاقاً.

ومن جهة أخرى فإن وضع النحو العربي عند العرب، كان لبواعث دينية وعوامل اجتماعية،وهو المحافظة على لغة القرآن الكريم وكذلك عند الهنود واليونان وغيرهم...

أما الوصف الموضوعي لهذه اللغات واستنباط القوانين لها فقد يكون موضوعيًا غير مرتبط بأي مجتمع. فالأهم أن نتفادى الخلط بين هذا العمل الذي أدى إلى تحليل موضوعي لهذه اللغات، وبين الغرض الذي دفع بعض العلماء إلى القيام به، فهما شيئان مختلفان.

وقد يكون السبب الذي يدفع الواصف للغة إلى أن يفضل، ويختار بعض الألفاظ أو العبارات، أو كيفية معينة في النطق على غيرها هو تفضيل فئة معينة من المجتمع،وقد تكون هذه الفئة غالبا الطبقة الاجتماعية الحاكمة أو ذات السُؤْدُد السياسي أو الاقتصادي على غيرها، وذلك مثل لغة البلاط الملكي في زمان فرنسوا الأول في فرنسا، في القرن السادس عشر. فقد أصدر قانونا يقتضي بأن تكون لغة أهل باريس، وضواحيها(وهي لغة البلاط الملكي ) هي اللغة الرسمية للدولة وذلك في سنة1539م. والغرض منها التوحيد اللغوي الثقافي.

وحرّرت في ذلك الزمان كتب كثيرة تصف لغة هؤلاء الكتاب والشعراء، وتحاول أن تفرض هذه اللغة على جميع المثقفين.

هذا سلوك اجتماعي سياسي محض، لا علاقة له بالعلم وهو اختيار تختاره فئة اجتماعية أو أمة بأجمعها،وليس بالضرورة أن يختار علمياً : لأن البحث العلمي في اللغة خاصة ليس من أهدافه أن يفرض معياراً لأسباب سياسية أو دينية أو غير ذلك. فالعلم إنما هو المعرفة الموضوعية التي لا يشوبها أي اعتبار اجتماعي.إذ الأحكام العلمية هي أحكام على الواقع، والحقائق العلمية يعترف بها جميع الناس ومن ثم خلّط اللسانيون التابعون للتيار السوسوري أو السلوكية الأمريكية بين تحصيل المعرفة الموضوعية العامة –على اختلاف أنواعها– وبين الوصف المجرد للظواهر، وحصروا

العلم فيه، فكل ما هو علمي في هذا الميدان عند هؤلاء، فلا بد أن يكون عندهم من قبيل الوصف . وكل معرفة موضوعية عن اللغة فلا يمكن أن تحصل إلا بالوصف للظواهر اللغوية وهذا غير صحيح اللهّم إلا إذا تركناهم يضيفون :«كما هي، وكما تحدث في الواقع، لاكما يريد الباحث أن تكون، بل كما تريده جماعة الناطقين باللغة المعنية في اعتبار العلم الضابط».

فوصف الظواهر بالطريقة المعهودة عند اللغويين الوصفيين ليست الجانب الوحيد الذي يحصل به العلم. إذ للعلم جانب آخر، لا يقل أهمية، وهو الوصف للأعمال، لا للظواهر أي التحديد والترتيب الدقيق لكل العمليات اللازمة للوصول إلى نتيجة معينة ، وذلك مثل المنطق الصوري والحساب والجبر والمثلث وعلم الحاسوب وغير ذلك، وكلها علوم، وقد كان بعض الفلاسفة يسمي المنطق منها "بالعلم المعياري" ويعني بذلك أن الغاية منه ،ومن الرياضيات هو الضبط لما يلزم من العمليات لتحقيق غاية أو الحصول على نتيجة معينة.

فأما النحو العلمي، فلا يمكن أن ينحصر فقط في وصف نظام لغة معينة، واستخراج وحداتها، فاللغة أداة للتبليغ، لها نظام عُرفي أي نظام خاص بها متواضع عليه، فالمعرفة العلمية لهذا النظام لا تقتصر على معرفة تصنيفية تحصر عناصر اللغة بتحديد الأوصاف الذاتية، وكيفية تقابلها، بل تتجاوز ذلك إلى معرفة كيفية مجراها، في استعمال المتكلم لها: لأن اللغة وضع واستعمال ولها ضوابط كضبط هذا الاستعمال(7).

وليست هذه الضوابط قوانين لظواهر معينة أي أحداث معينة تحدث على كيفية خاصة، بل هي قوانين ومُثُل تتحدد على مثالها العمليات التي تحدثها، وهي أحداث الكلام المنطوق والمسموع الذي ينتمي إلى لغة معينة ذات

المعيار المعين، فهذه الأحداث هي ظواهر إلا أنه لا يكفي أن نصفها كظواهر ، بل لا بد من أن نعرف أيضا على أي مثال(Modél) تحدث.والمُثل هي من أهم ما يتكون منه العلم (الضابط) المتجاوز للعلم(الواصف)، ثم البحث عن أي المثل هي المتواضع عليها والأكثر استعمالا، هو جانب آخر من البحث اللساني . فالجانب العلمي الضابط لحدوث الأحداث المستهدفة، وبخاصة التي يحدثها الإنسان- كمجموع أفعاله ومنها الكلام- لا تقل أهمية عن الجانب الوصفي لحدوث الأحداث.

# المصادر والمراجـع

1- عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي، العلمي عند العرب و مفهوم الفصاحة، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر ، 2007، ص 8 .
2- نفسه، ص 10، 11 .
3- نفسه، ص 14 .
4- الجرامقة: و النسبة جرمقاني: هم قوم من العجم سكنوا الموصل، و من سكن الكوفة منهم فهم الأحامرة، ومن سكن الشام فهو الخضارمة، و من سكن منهم الجزيرة فهم الجراحمة، ينظر لسان العرب، دار المعارف، القاهرة ( د.ت ) ، 1182/2 .
5- ابن السكيت، إصلاح المنطق، تحقيق أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون، دار المعارف ، ط 2 ، القاهرة، 1996 ، ص 193 .
6- ابن فلرس، الصاحبي في فقه اللغة، وسنن العرب في كلامها ، تحقيق مصطفى الشويمي، ملتزم الطبع و النشر، أ . بدران، بيروت 1964 ، ص 3 .
7- نفسه ص 21 ، 22 .